جهود حكومية حثيثة لتحقيق الأمن الغذائي

التركيز على التوسع في مشاريع الإنتاج والتسويق ومراكز الصادرات

في إطار سعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي تستهدف الحكومة التوسع في مشاريع الإنتاج النباتي والتسويق ومراكز إعداد الصادرات في مواقع قريبة من مناطق الإنتاج والأسواق ودراسة إنشاء مجمعات حقول وراثية في بعض المناطق والوديان الزراعية وتنفيذ برامج الوقاية النباتية ومكافحة الآفات الزراعية على مختلف المحاصيل، وخاصة الخضروات والفواكه.

كتب/علي البشيري

السعي إلى تطوير قدرات المناطق الريفية وتنفيذ مشاريع لتربية وتسمين المواشي

وبذلت بلادنا جهوداً كبيرةً خلال السنوات الماضية أثمرت عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، وخصوصاً من محاصيل الخضروات والفواكه التي بلغ إنتاج بلادنا منها خلال عام ٢٠٠٣م نحو (٨٣٣,٣) ألف طن و(٧٣٦,٢) ألف طن على التوالي، وذلك بفضل السياسات التي انتهجتها بلادنا منذ منتصف الثمانينيات والهادفة إلى تشجيع الإنتاج الزراعي وتوفير مستلزمات الإنتاج والتمويلات اللازمة للمشاريع الزراعية عبر بنك التسليف التعاوني الزراعي، وكذا الاهتمام بالعمل التعاوني الزراعي وتشجيع إقامة الاتحادات والجمعيات الزراعية المتخصصة.

وبلغ إنتاج بلادنا من المحاصيل الزراعية خلال عام ٢٠٠٣م نحو (٣,٦) مليون طن، منها (٨٣٣,٣) ألف طن من الخضروات، و(٧٣٦,٢) ألف طن من الفواكه، و(٤١٧) ألف طن من الحبوب، و(١٧٤,٨) ألف طن من المحاصيل النقدية، و(٥٩,٤) ألف طن من البقوليات، فيما بلغ إنتاج الأعلاف مليوناً و(٤٣٢) ألف طن.

وتركز الخطط الحكومية على تحديد المتطلبات المائية الفعلية للمحاصيل المروية بدءاً بالموز والقات كمرحلة أولى، وإجراء تجارب لإدخال المحاصيل عالية الإنتاج إلى مناطق عديدة، كما تستهدف تعزيز دور البحوث الزراعية في تحديد وسائل ونظم الري الحديثة والمناسبة لظروف البيئات المحلية، وإدخال نظم الري بالتنقيط على محصولي البن والبطاطس في المناطق المشابهة لمناطق ريمة، واستمرار إجراء البحوث والقياسات الحقلية حول كفاءة نظم الري السطحية، وإدخال طرق الري الحديثة لتقليص الفاقد وتعميمها عبر أنشطة الإرشاد الزراعي.

وتشير تقارير حكومية إلى الجهود المبذولة لتحسين كفاءة حصاد مياه الأمطار، وصيانة وتأهيل المدرجات الزراعية، وتعزيز أنشطة الإقراض والتسويق الزراعي، ودراسة تقليص فاقد ما بعد الحصاد، وذلك من خلال توجيه القروض الزراعية واستهداف فقراء الريف واستكمال إنشاء مراكز الصادرات والأسواق المركزية للمنتجات الزراعية.

وفي مجال الثروة الحيوانية تسعى الحكومة إلى تنفيذ مشاريع لتربية وتسمين المواشي وغيرها من المشاريع الحيوانية، وتفعيل شبكة الترصد الوبائي، وتصميم البرامج الوقائية، ونشر الخدمات البيطرية قرب المزارع الحيوانية في المناطق الريفية، واستكمال تجهيز المختبر المركزي للأثر المتبقي للأدوية البيطرية والمنتجات الحيوانية بأحدث المعدات، وتنفيذ الحملات الإرشادية والتوعوية حول الأمراض الحيوانية ووسائل الوقاية والعلاج.

ويبلغ حجم الثروة الحيوانية في بلادنا نحو (١٥,٥) مليون رأس في عام ٢٠٠٣م، منها (٧,٣) مليون رأس من الماعز، و(٦,٥) مليون رأس من الضان، و(١,٣) مليون رأس من الأبقار، و(٢٧٧) ألف رأس من الجمال، كما بلغ إنتاج بلادنا من اللحوم خلال عام ٢٠٠٣م نحو (٥٩,٧) ألف طن بقيمة (٢٤,٣) مليار ريال، ومن الحليب (١٩٦,٢) ألف طن بقيمة (٨,٥) مليار ريال، ومن لحوم الدواجن (٨٧,٣) ألف طن بقيمة (٢٣,١) مليار ريال، ومن البيض (٦١٥) مليون بيضة بقيمة (٣,٦) مليار ريال، ومن العسل (٦٨١) طناً بقيمة (٥٤٤) مليون ريال، ومن الجلود (٩,١) ألف طن بقيمة (٢٤٨) مليون ريال، ومن الصوف (٣,٤) ألف طن بقيمة (١٤) مليون ريال.

وكانت الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠١ - ٢٠٠٥م) قد استهدفت زيادة الناتج الزراعي بمعدل نمو متوسط يبلغ (٦٪)، وتطوير وتنمية قطاع الزراعة، وذلك للوصول إلى مستوى أعلى من الأمن الغذائي، وزيادة حجم وتنويع الصادرات الزراعية من خلال رفع مستوى إنتاجية الأرض والعمالة الزراعية، بالإضافة إلى تحسين مستوى دخل المزارع والارتقاء بمعيشته للتخفيف من وطأة الفقر ومن أنتشار البطالة المقنعة.

وتركز الحكومة من خلال استراتيجية التخفيف من الفقر على تطوير قدرات المناطق الريفية، وتحسين الظروف المعيشية للسكان عموماً، وتقديم الخدمات الزراعية، ودعم الإرشاد الزراعي والبيطري والسمكي، وتطوير أساليب الري لزيادة الإنتاج، ودعم البنى المؤسسية لرفع كفاءة تشغيل المؤسسات القائمة مع الاهتمام بتنمية قدرات المرأة الريفية.

وتستهدف الاستراتيجية تحسين وإعادة تأهيل منظومة مشاريع الري السيلي الرئيسية، وإشراك المستفيدين في صيانة وتشغيل منشات الري، وإدارة عمليات الري، وكذا تحسين تقنيات الري السطحي، وتحقيق الاستغلال الأمثل ورفع كفاءة استخدامه على مستوى المزرعة من خلال إدخال تقنيات تسوية الأراضي المروية بالري السطحي، بالإضافة إلى تحسين كفاءة الري من مياه الحواجز المائية من خلال إقامة مزارع نموذجية، وتدريب الفنيين والمرشدين على وسائل الري الحديثة، كما سيتم تطوير الزراعة المطرية وإدارة الزراعة المروية بصورة أفضل تشمل إدارة الموارد الطبيعية والتحسين الوراثي للمحاصيل الأساسية، وإدارة المحصول والثروة الحيوانية والأعلاف والمراعي ومعاملات ما بعد الحصاد.

برأس مال مليوني دولار:

الترخيص لشركة استثمارية لتصنيع الاسماك بالمنطقة الحرة بعدن

عدن/سبأ

منحت المنطقة الحره بعدن الترخيص الاستثماري لاقامة شركة عدن لتصنيع الاسماك المحدودة براسمال وقدره مليونا دولار .

وافادت النشرة الاقتصادية الصادرة عن المنطقة الحرة بان الشركة المذكورة والتي فازت بحق مزاولة العمل هي/شركة يمنية كويتية/ مشيرة الى ان نشاط مزاولة عملها حدد بـ/ ٢٥ عاما/. واشارت النشرة إلى ان الشركة التي بدأت مزاولة نشاطها العملي بمنطقة رأس عمران بمحافظة عدن التي تم استكمال البنية الاساسية لهياكلها الاقتصادية المطلوبة في مجال التصنيع ستقوم باعمال التجميد والتغليف للاسماك والاحياء البحرية بالاضافة الى اقامة مصنع لانتاج الثلج لحفض الاسماك التي سيتم تصديرها.

مدير فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بالبيضاء:

اعتماد ٣٧٤ مليون ريال لـ١٧,٨ ألف حالة ضمان اجتماعي بالمحافظة

البيضاء/أحمد العزي العزاني

أوضح الاخ عباس محمد الشامي، مدير عام فرع صندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة البيضاء، أن عدد الفئات التي شملها قانون الصندوق بلغ أكثر من (١٦) فئة اجتماعية، منها (٦) فئات اجتماعية تصرف لها مساعدات دائمة والأخرى مساعدات مؤقتة، وذلك وفقاً للقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦م. وأضاف عباس الشامي : إن عدد الحالات المعتمدة لدى فرع الصندوق الاجتماعي بالبيضاء بلغ (١٧٨٦٢) حالة، وذلك بمبلغ سنوي قدره (٣٧٤,٤٥٠,٤٠٠) ريال، كما أن الصندوق يقوم حالياً بإجراء عملية الصرف للحالات المعتمدة للعام ٢٠٠٤م ضمن أنشطته، كما يقوم بفتح فروع في العديد من المديريات كالعرش والملاجم، وذلك إلى جانب المناطق التي سبق افتتاح فروع فيها. وعن دور المجالس المحلية في جانب التعاون مع فرع الصندوق ومكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظة، اكد الشامي أن المجالس المحلية تشارك في عمل الصندوق من ناحية البحث والصرف والإشراف اللاحق على العمل، كما أن الصندوق قام بعقد دورات تدريبية لأعضاء المجالس المحلية لمعرفة واستيعاب قانون الرعاية الاجتماعية ومعرفة الشرائح المستحقة للمساعدات.

وعن طبيعة التعاون مع مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظة أكد الاخ مدير عام فرع صندوق الرعاية الاجتماعية أن التعاون والعمل الاجتماعي من أجل الفرد هما محوران هامان يتم العمل بهما، فالصندوق والمكتب توامان من أجل عمل ناجح، والعلاقة بينهما تعتبر ناجحة بكل المقاييس.

وأضاف : يعمل الصندوق الآن مع الاتحاد الأوروبي، وذلك لتبني فكرة التاهيل والتدريب عبر الجمعيات والهيئات التي لديها القدرة في هذا الجانب وتقديم القروض الميسرة لتلك الأسر المحتاجة مستقبلياً بعد التاهيل والتدريب.

خلال الفترة ٩٧-٢٠٠٤م:

هيئة البحوث الزراعية بذمار تنفذ أكثر من ٩١ دورة تدريبية

ذمار/سبأ

نفذت الهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي خلال الفترة ١٩٩٧م / ٢٠٠٤م أكثر من ٩١ دوره تدريبيه في التخصصات الزراعية المختلفة بالتعاون مع المركز الوطني للتدريب الزراعي والصندوق الاجتماعي للتنميه وصندوق التدريب المهني وتطوير المهارات بهدف تطوير قدرات العاملين في القطاع الزراعي وتاهيلهم استفاد منها أكثر من١٢٠٥ من الكوادر الزراعية بالهيئة وفروعها ومراكزها البحثية في عموم محافظات الجمهورية.

ذكر ذلك لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ الدكتور اسماعيل عبدالله محرم رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي مضيفا بانه تم خلال العام الماضي ٢٠٠٤م تنفيذ ١٢ دوره تدريبية استفاد منها ٢٣٦متدرباً في مختلف التخصصات الزراعية والادارية والمالية من الفنيين العاملين بالهيئة وفروعها في عموم محافظات الجمهورية.

مشيراً الى ان المركز الوطني للتدريب الزراعي التابع للهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي نفذ عدداً من الدراسات المتعلقة بالاحتياجات التدريبية للهيئات والمؤسسات الزراعية والجمعيات التعاونية الزراعية وتطوير البرامج والمناهج التدريبية بالتنسيق مع المراكز والمعاهد التدريبية والجهات الممولة للتدريب ووفقا لمتطلبات التنمية.وا ضاف بانه يجري حاليا بالهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي الاعداد للخطة الثانية متوسطة المدى بهدف الوصول الى مشروعات واضحة ودقيقة المستهدفات تغطي مختلف أولويات الاتجاهات العامة التي تم التوصل اليها في الاجتماعات وورش العمل السابقة والتي جرى تحويلها الى موضوعات بحثية خضعت للتحليل وتحديد المسببات .

نحو عالم أفضل وتنمية مستديمة

اتجهت ١٨٩ دولة عضوا في الأمم المتحدة إلى وضع أهداف التنمية الألفية من خلال تبنيها إعلان الألفية في شهر سبتمبر سنة ٢٠٠٠م الذي يهدف إلى تحسين وتنمية وضع الكثيرين حتى سنة ٢٠١٥ م ، ويتم تقييم التطور والنمو السنوي استنادا إلى بيانات ومعلومات متوفرة منذ سنة ١٩٩٠ للتأكد من تحقيق تلك الأهداف.

وذكر إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة « أننا لن نبخل بأي جهد لكي نحرر أخينا الإنسان والمرأة والطفل من مذلة ومهانة ظروف الفقر المدقع التي تحيط بأكثر من مليار نسمة في العالم» على أن تحدد أهداف التنمية التي تشمل القضاء على الفقر المدقع والمجاعة، وتوفير الدراسة الابتدائية عالميا، وتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

بقلم :صلاح سالم الحليان •

والتقليل من الوفاة المبكرة للمواليد ، وتطوير عناية الأمومة، ومحاربة فيروس ومرض الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، والتأكد من الحفاظ على البيئة وتطوير المشاركة العالمية للتنمية بين دول العالم.

الفقر والمجاعة

قسمت دول العالم إلى مناطق جغرافية يسهل التعامل معها من حيث جمع وتصنيف المعلومات والبيانات الخاصة بها ومتابعة التطور والنمو ومعرفة مشاكل ومعوقات التنمية في كل منها واستخدمت مؤشرات مبنية على مراقبة التطور الحادث والخاص بمدى القرب أو الابتعاد من أهداف التنمية التي حددت بمقاييس ومعايير يمكن تحقيقها مثل مجال محاربة الفقر والمجاعة وذلك بتقليص عدد الذين يعيشون على دخل يومي يقل عن دولار واحد إلى النصف من النسبة الحالية التي تبلغ ٢٧. ٩ ٪ في الاقتصادات المتدنية في العالم إلى ١٤٪ بحلول ٢٠١٥م وأن يبلغ عدد الناس الذين يعانون من المجاعة إلى النصف.

وتتوقع الأمم المتحدة بالنظر إلى معدلات النمو المتوقعة أن ينخفض معدل الفقر الدولي إلى ٧. ١٢٪ ما سينقذ ٣٦٣ مليون شخص من الفقر المدقع ويوفر لهم الحد الأدنى من متطلبات التغذية والملبس، مع إدراك أن القضاء التام على الفقر يعتبر ضربا من المستحيل.

الدراسة الابتدائية

هناك كثير من المناطق في العالم لا تتوفر فيها فرص التعليم الابتدائي لكثيرين ويحرم الإنسان من التمتع بفرص وخيارات أفضل في الحياة ويؤدي التعليم إلى تقليل أعباء الفقر والأمراض، ويعطي صوتا أقوى في المجتمع ويخلق كذلك قوة عمل ديناميكية ومواطنين قادرين على المنافسة والمشاركة عالميا والمساهمة في فتح أبواب النمو الاجتماعي والاقتصادي.

وفي سنة ١٩٩٠م وعد مؤتمر كان عنوانه «الدراسة للجميع» بتوفير الدراسة الابتدائية للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠م وهو ما لم يتحقق فعليا وبقي ١٠٤ ملايين طفل في عمر الدراسة محرومين من ذلك، ٥٧٪ منهم من البنات و٩٤٪ من الدول النامية في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية (دول وسط أفريقيا)،وعلينا أن نذكر أن هدف إدخال جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة في التعليم الابتدائي وإكمالهم له بحلول سنة ٢٠١٥م صعب للغاية ولكنه يظل هدفا معقولا.

المساواة بين الجنسين

يجهل كثيرون قوة وتأثير المرأة على رفاهية صحة عائلتها ومجتمعها ولا يتم ادراك أو التحقق من مقدرتها الفعلية والكامنة التي تبقى محبوسة أو مقيدة نتيجة للتمييز الاجتماعي أو البيئي أو التقاليد أو القانون.

وكذلك من ناحية الفرص المتاحة الحوافز المتوفرة، ومع التطورات الأخيرة في وضع المرأة، تبقى عدم المساواة بين الجنسين سائدة في كثير من دول العالم. و تبدأ التفرقة بين الجنسين في عمر مبكرة لتبقي المرأة في وضع صعب.

وفي كثير من الدول لا تزال البنات حديثات الولادة يعانين من الإهمال والوفاة المبكرة في بعض الحالات مع أن الوضع الطبيعي أن فرص البقاء البنت هي أكثر من الولد، وكثير من البنات لا يتمتعن بفرص الدراسة ويدفعن لترك المدرسة إما للزواج أو العمل اليدوي أو الجلوس في البيت ويحرمن من الدراسة نتيجة للتفرقة بين الجنسين أو لتكلفة الدراسة أو أعباء العمل المنزلي. ويأتي تمكين المرأة هدفا رابعا لمحو التباين بين الجنسين في التعليم الابتدائي والمتوسط.

الوفاة المبكرة للأطفال

يغيب الموت المبكر ١٠ ملايين طفل سنوياً في العالم النامي لكن بالإمكان تجنب معظم الحالات باستخدام تشكيلة من العناية الجيدة والغذاء الصحي ، وانخفض معدل وفاة الأطفال تحت سن الخامسة بمعدل ١٥٪ منذ سنة ١٩٩٠م فيما استمرت نسبة الوفاة عالية في الدول النامية.

ويموت طفل من بين عشرة أطفال في الدول النامية قبل وصوله إلى سن الخامسة مقارنة بالدول العالية الدخل التي تبلغ النسبة فيها واحد في كل ١٤٥و من المأمول هنا خفض معدل وفاة الأطفال تحت سن الخامسة بمقدار الثلثين حيث ربط الفقر بالموت المبكر وقدرت الوفيات في سنة ٢٠٠٢م بـ ١٢١ وفاة في كل ١,٠٠٠ ولادة حديثة في الدول المتدنية الدخل و٤٠ في الدول متوسطة الدخل و٢٢ في الدول عالية الدخل والسبب هو المرض مصحوب بسوء التغذية والتهابات الجهاز التنفسي والإسهال والحصبة والملاريا.

تطوير العناية بالأمومة

هناك حوالي ٥٠ مليون امرأة تعاني من ضعف صحة الحمل والولادة والتعقيدات المصاحبة لها وفي بعض الحالات التعرض للإعاقة أو الوفاة، حيث تتوفى أكثر من ٥٠٠. ٠٠٠ امرأة نتيجة لتعقيدات الولادة وتكثر تلك الحالات في قارة آسيا وأفريقيا.

وتكثر نسب مخاطر الوفاة في الدول ذات الخصوبة العالية حيث تبلغ في أفريقيا ١ في كل ١٦ امرأة خلال حياتها، مقارنة بالدول ذات الخصوبة المتدنية في أوروبا حيث تبلغ ١ في كل ٢. ٠٠٠ امرأة وشمال أمريكا التي تنعم بأفضل نسبة وهي ١ في كل ٣. ٥٠٠ خطر وفاة. والسبب الرئيسي هو ضعف العناية الطبية الخاصة بالأمومة والولادة وانعدام فارق الوقت المطلوب بين الولادات لكل امرأة، والهدف هنا هو تخفيض نسب الوفاة بمقدار الثلثين في الفترة بين ١٩٩٠م و٢٠١٥م.

محاربة الإيدز والملاريا

يعتبر الإيدز والملاريا مسببي الوفاة الرئيسيين في العالم ويحدثان تأثيرا كبيرا في الدول الفقيرة ، ما يتطلب اتخاذ إجراءات وقاية فعالة وبرامج العلاج الطبي لإنقاذ الكثير من الموت وتقليل الفقر ومساعدة التطور والنمو الاقتصادي لتلك الدول.

ففي سنة ٢٠٠٣م كان هناك ٣٦ مليون شخص راشد ومليونا طفل مصابين بفيروس الإيدز أو يعيشون مع الإيدز، بنسبة تبلغ أكثر من ٩٨٪ في الدول النامية و٦٦٪ في أفريقيا وهناك حوالي مليون حالة جديدة في جنوب وشرق آسيا وأكثر من ٧ ملايين مصابون بفيروس الإيدز أو يعيشون مع الإيدز، وبرامج وإجراءات الوقاية ان طبقت قد تحمي من ٢٩ مليوناً إلى ٤٥ مليون إصابة جديدة في العالم.

و هنالك ما بين ٥ إلى ٦ ملايين مصاب في حاجة إلى علاج، وفي الواقع ٧٪ فقط يتوفر لديهم العلاج والذين يمثلون ٤٠٠. ٠٠٠ حالة.

الحفاظ على البيئة

توفر البيئة مصادر الطاقة والخيرات والخدمات التي تساهم في نمو وتطور البشرية ويحتم علينا أن نتأكد أن التنمية والتطور سوف يحافظان على البيئة، ومن الملاحظ أن الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية تؤثر إيجابيا على دخل وغذاء الفقراء في العالم.

و يؤدي تطور الموارد المائية والتصريف الصحي للمياه إلى التقليل من وفاة الأطفال المبكر وإصابات الملاريا، ويأتي هدف إدخال سياسات حماية البيئة في البرامج والخطط الحكومية في جميع أنحاء العالم كهدف أسمى لحماية البيئة.

تطوير المشاركة العالمية للتنمية

يجب بناء شراكة عالمية للتنمية لتحقيق أهدافها ما يتطلب نموا اقتصاديا يوفر وظائف ومزيدا من الدخل للفقراء والدول الفقيرة ويتحتم أيضا تطوير النظام التعليمي والصحي لكي تقدم الخدمات بالتساوي للرجل والمرأة والغني والفقير وأن تكون البنية التحتية متوفرة لاستخدام الجميع.

ويتطلب ذلك أن تشمل جميع الإجراءات والسياسات تمكين الإنسان لكي ينهض بالأعباء الملقاة على عاتقه على أفضل وجه وأن يشارك في عملية التنمية لا أن يكون متفرجا قليل الخيارات والفرص.

وعلى الدول الغنية بأن تساعد الدول الفقيرة في عمليات التنمية وهو الهدف الثامن والذي يطالب بتسهيلات تجارية ومالية ومساعدات سخية للدول الملتزمة بتقليل الفقر والمجاعة والتخفيف من أعباء ديون تلك الدول على المدى الطويل والتعاون مع الدول النامية لتطوير وتطبيق سياسات العمل المنتج والمناسب للشباب، والتعاون في مجال الأدوية لتوفير الأدوية الأساسية والمطلوبة في تلك الدول والتعاون مع القطاع الخاص بتوفير التكنولوجيا الحديثة والمعلومات والبيانات الخاصة والمطلوبة للقطاع ووسائل الاتصال.

هذه هي أهداف التنمية العالمية والتي من المتوقع أن توفر الظروف المناسبة لعالم أفضل وتنمية مستديمة إن تم تحقيقها.

■طوابير الفقر والبطالة هل تنتهي

إستراتيجية لتنمية المنشآت الصغيرة

● تهدف الاستراتيجية الوطنية لتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر إلى ثلاثة أمور مهمة وهي:-
- تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.
- ايجاد عشرات الآلاف من فرص العمل.
- تقديم الدعم للمنشآت الزراعية في ٥٠ مديرية في المرحلة الأولى .

وتمثل الاستراتيجية أهمية كبيرة في مكافحة الفقر وزيادة الدخل وفرص العمل المجزية والمستديمة وسوف يستفيد من ذلك عشرات الآلاف من المواطنين رجالاً ونساء وذلك من خلال دعم المنشآت الصغيرة والأصغر كما أسلفنا انفاً وذلك في المناطق المدنية والريفية أكثر من قطاع حيوي وخاصة الزراعية والسمكية.

■ محمد راجح سعيد

ان إقرار مشروع الاستراتيجية الوطنية لتنمية المنشآت الصغيرة من قبل مجلس الوزراء يمثل أهمية كبيرة وخاصة لتوسيع قدرات الاقتصاد الوطني وكذلك تعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية وعلى ذكر القطاع الخاص فعليه أن يستغل دعم الدولة والحكومة ويعمل بوتيرة عالية وهمة أكبر وتشجيع الدولة للقطاع الخاص ينبع من الحرص على أن بناء الوطن وتطوير تنميته ليس احتكارا فقط على الحكومة بل آن الجميع يجب أن يشاركوا في بنائه لان بناء الوطن هي مسئولية جماعية ومادام الجميع سيعمل بهمه وفي إطار القوانين النافذة فإن الدولة تشجع القطاع الخاص وتعمل على تذليل الصعوبات التي تواجهه.

وتهدف المرحلة الأولى من الخطة إلى تقديم الدعم المادي والفني لحوالي خمسة وثلاثين منشأة زراعية موزعة في خمسين مديرية بغية تحقيق زيادة التنوع في المحاصيل الزراعية وكذلك رفع نسبة الإنتاج بما في ذلك استخدام تقنيات الري الحديث وكذلك تطوير عملية التسويق في أوساط المزارعين والصيادين.

المعروف أن مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر كان ما قبل عام ١٩٩٧م يتبع البنك الصناعي اليمني وعندما تأسس الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ١٩٩٧م أصبحت المنشآت الصغيرة والأصغر تابعة له وفي خلال سبع سنوات حقق الصندوق الاجتماعي للتنمية إنجازات كبيرة وذلك بفضل الكادر الخبير والإدارة الفاعلة.